رغم الموقع الخطير للتراث الأرشيفي وعراقته إلا أن الاهتمام به في عالمنا العربي لا يتناسب مطلقًا مع قيمة هذا التراث الحضاري الهام، ونجده يفتقر إلى العديد من الأساسيات في التعامل مع الوثائق المختلفة الأشكال والأنواع، و خاصة الوثائق غير التقليدية؛ مثل: وثائق الصور، والرسوم، والوثائق المرئية والمحسبة، والوثائق الصوتية؛ حيث لم يعد الشكل التقليدي المكتوب أو المطبوع هو الوسيلة الوحيدة لاختزان وبث المعلومات، وأصبحنا نحن الأرشيفين نؤمن بأن الأرشيفات المتطورة لم تعد مراكز لاقتناء وحفظ الوثائق المكتوبة فحسب، بل أصبحت اختلاف أنواعها، تقليدية وغير تقليدية، مستودعات عصرية شاملة تضم الوثائق على طالمًا أن لها من الطابع الأرشيفي والقيم الأرشيفية التي تفرض الحصول عليها، وتفرض تأمينها وإتاحتها لمختلف المستفيدين.

ومن الأشكال غير التقليدية؛ التسجيلات الصوتية (موضوع الدراسة) التي تعتمد على صوت الإنسان، وتتميز على ما عداها بأنها تحمل نوعيات معينة من المعلومات ذات طبيعة خاصة لا يمكن لغيرها من الوسائط أن تحملها، ولقد كانت أولى خطوات انتقال التراث من خلال الكلمة المنطوقة، وقد بدأ تسجيل هذه الكلمة كتابيًا على سبيل معاونة الذاكرة (حيث لم تكن هناك وسيلة أخرى غير الكتابة لتسجيل الكلمة المنطوقة) فظهرت مدونات تسجل أحاديث الناس وحكاياتهم وأحداثهم، وقد وجد الأدب العربي (شعره، وقصصه، ولغته، وأنساب العرب وأيامهم، بالإضافة إلى علوم القرآن والحديث والفقه) في الكلمة المنطوقة مصدرًا هامًا للتواصل، ومع تزايد حركة تطور التكنولوجيا وخاصة في مجال المعلومات، ومنذ أن ظهرت وسائل تسجيل الأصوات عام ١٨٧٧ مثل الحاكي الفونغرافي، وتلاه أنواع أخرى حديثة مثل: الأسطوانات والأشرطة الممغنطة، والأسلاك الصوتية، والأقراص المليزرة، وغيرها، أصبح من الممكن الحصول على صوت الإنسان كما هو، مع

إمكانية الاستماع له في أى وقت وفي أى مكان، فأزداد تبعًا لذلك أعداد التسجيلات الصوتية، وتنوعت أغراضها (فني– فولكلوري – تاريخي –ثقافي – إعلامي – تعليمي.... الخ)، حتى أضحت على التداول والجذب والدفع جزءًا من وثائق كثير من الجهات والهيئات والأفراد، التي تعتمد عليها في توثيق أعمالها وأنشطتها وحقائقها، هذا بالإضافة إلى ظهور بعض الجمعيات والاتحادات التي أولت لها اهتمام خاص، واعتبرتها مصادر مكملة للتاريخ، وعملت على تجميعها، وتقديم الخدمات والمساعدات الفنية في معالجتها وتوثيقها.

ولكن على الرغم من ذلك التطور والاهتمام لم تحظ هذه النوعية من الوثائق داخل أرشيفاتنا بالعناية الكافية، نظرًا لما قد تتطلبه من إمكانيات وتجهيزات فنية ومادية مختلفة غير التي اعتاد عليها الأرشيفيون مع الوثائق التقليدية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لما تتعرض له هذه المواد من آراء تشكك في مصداقيتها كمصدر تاريخي وأرشيفي من حيث المبالغة والتحيز، والنسيان، أو الانتحال وعدم الدقة أحيانًا، أو التزييف والتحريف أحيانًا أخرى، ولكن ما يمكن أن يقال على هذه النوعية من الوثائق يمكن أن يقال على المواد والوثائق الأخرى، فهي كباقي الوثائق التي تحتاج إلى التثبت من صحتها، وصدقها، ودقتها، وتقيمها، فمتى وجد المدخل العلمي الصحيح الذي يمكن عن طريقه الدخول بهذه النوعية إلى عالم الوثائق والأرشيف، واعتبارها جزءًا من مصادره الموثقة، وتحديد ضمن أى ضوابط تكون تلك الوثائق أرشيفية؛ نكون قد قدمنا للأجيال القادمة وثائق وشهادات لا يمكن إحلال شهادات أخرى محلها.

إن الإلحاح في بحث موضوع هذه الدراسة نجم عن التوسع الكبير في مهام المستودعات الأرشيفية وأنشطتها بفضل ما نسميه الآن بثورة المعلومات التي برزت معالمها سواء في الكم، أو النوع، أو في التعقيدات والتشابك في المفاهيم، ولاشك في أنها مست الأرشيف، وأوجبت على الأرشيفين استيعاب كل ما ينهال عليهم من

المعلومات بوسائطها المختلفة وخاصة غير التقليدية.

ومن ثم تتمثل أهمية هذه الدراسة في لفت النظر إلى الأرشيفات ذات النوعية غير التقليدية من الوثائق؛ ومنها: أرشيف الوثائق الصوتية؛ نظرا لأنها لم تحظ باهتمام وعناية في كثير من أراشيفنا، كما أنه لم تكن هناك دراسات (كافية) وثائقية أو أرشيفية علمية حولها، فنتج عن ذلك ما يلي:

(١) فقدان العديد من تلك الوثائق ذات الأهمية والقيم الأرشيفية للدولة والباحثين.
(٢) في كل يوم تواجه هذه الوثائق في أماكنها مزيد من التدمير وأخطار الاستهلاك؛ إما بسبب المواد الداخلة في تركيبها، أو بسبب إمكانات التكنولوجيا التي جعلت من السهل مسح الوسيط وإعادة استخدامه مرة أخرى.
(٣) غياب دور كثير من المؤسسات الأرشيفية تجاه هذه النوعية من الوثائق؛ من حيث المتابعة لطرق الإعداد، والإنتاج، والتوثيق، والتقييم، ووضع التصورات لها وللموضوعات والمجالات المسجلة من وجهة النظر الأرشيفية.
(٤) خلو التشريعات والقوانين الأرشيفية من تحديد مدى المسئولية تجاه كل من المؤسسة الأرشيفية والمؤسسات المعنية بالإنتاج (المنشأ) والمتحدثين، والمسئولية تجاه جمهور المستفيدين، ومدى الحجية والثبوت لهذه التوعية.

ومن ثم_تهدف الدراسة إلى إيضاح المشاكل الراهنة في مجتمع الوثائق الصوتية من وجهة نظر علم الوثائق وعلم الأرشيف، ويقدم المقترحات المناسبة لها من خلال الوصف والتحليل الذي يكشف عن معلومات وبيانات لم يسبق الوقوف عليها من قبل، وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:-

(١) التعريف بالوثائق الصوتية من حيث أنواعها، وأشكالها، وأهميتها، ومواصفاتها، وأجهزتها، وغيرها من تفاصيل، بغية إظهار العوامل التي تتحكم في بقائها للحفظ الأرشيفي الدائم، وأيضًا إظهار العوامل التي تتحكم في فاعلية

الاستفادة منها.

(٢) التعرف على المبادئ والمعايير الأرشيفية في معالجة هذه النوعية من الوثائق، من حيث التقييم، والتصنيف والترتيب، والوصف، والتخزين والصيانة، والتي تختلف بالضرورة عن أية مبادئ ومعايير أخرى مستخدمة لغيرها من الوثائق.

(٣) التعرف على القضايا والمشكلات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بهذه النوعية من الوثائق، من: مصداقية، وملكية، وحجية، والأمن، وقضية المشاركة الأرشيفية، وغيرها من قضايا.

(٤) التعرف على ما يمكن أن يقدمه الأرشيف الصوتي من خدمات للباحثين، والدولة.

(٥) توعية وتعريف الجمهور والمسئولين والأرشيفيين وصانعي القرار بأهمية الوثائق المسجلة بصوت أصحابها في حفظ التراث الوطني، وفي حفظ خبرات الأشخاص وتقدير أدوارهم، وإلقاء الضوء على تحليلاتهم ووصفهم للأحداث والمشاكل والقضايا؛ خاصة تلك التي لا توجد لها نصوص مكتوبة .

وتنحصر حدود هذا الدراسة في الحدود الآتية:

١-الحدود الموضوعية:

تتناول الدراسة الوثائق الصوتية تعريفا، وتقييمًا، ومعالجة فنية، وتخزينا واسترجاعًا، وكذلك متطلباتها من الحماية، والصيانة، والتجهيزات، والتشريعات، وغيرها من المتطلبات الأرشيفية .

٢- الحدود النوعية:

تقتصر الحدود النوعية على وثائق التسجيلات الصوتية الخاصة بالخطب والتصريحات والمؤتمرات الصحفية للزعماء والرؤساء ورجال الحرب والوزارات، يضاف إلى ذلك الندوات والاجتماعات والأخبار واللقاءات والأحاديث والحوارات مع

رجال الفكر في السياسة والثقافة والعلماء في معظم فروع التاريخ، وضيوف الإذاعة والتليفزيون، وروايات التاريخ الشفوي، وهذا دون عداها من الأنواع الأخرى الخاصة بالتسجيلات الموسيقية والغنائية، والفنية، والدرامية، والإعلانية، والترفيهية، والمأثورات الشفاهية؛ من: شعر، وأمثال، وأزجال، وأساطير، وسير شعبية، وغيرها من التقاليد الشفاهية والفولكلورية.

٣- الحدود الشكلية:

يهتم موضوع الدراسة بأشكال التسجيلات الصوتية المتاحة؛ من: أسطوانات، أشرطة (بكرات – كاسيت – كارتردج)، وأقراص ممغنطة ومليزرة .

لقد اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على كل من المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، بأدواتهما المختلفة، ومن ثم تضمنت الدراسة: **مقدمة** شملت (مشكلة الدراسة وأهميتها، تساؤلات الدراسة، أهداف الدراسة، مجتمع وحدود الدراسة، منهج الدراسة وأدواته، مصطلحات ومفاهيم الدراسة) ثم **أربعة فصول**، جاء **الفصل الأول** ليتناول التعريف بالوثائق الصوتية، حيث عرض لأهمية الصوت ودوره في الأتصال الحضاري، كما عرج على تاريخ وتطور استخدام المصادر الصوتية المنطوقة، ثم قدم تقسيما وتعريفا لأهم أنواع وأشكال الوثائق الصوتية وسماتها ومميزاتها. بينما اهتم **الفصل الثاني** بكشف نقص الوعي بأهمية الوثائق الصوتية، حيث وضح المشاكل والأسباب التي دفعت بهذه الوثائق بأن تنمو بعيد عن مجال الأهتمام والرعاية الأرشيفية لفترات طويلة، كما عرض لآليات وسياسات حصول الأرشيف على المواد الصوتية من مصادرها (منتجها) من أجل ضمها إليه، حيث رصد عناصر هذه السياسة، ووضح المصادر والطرق والإجرات التي من خلالها يمكن الحصول على هذه الوثائق، مثل: الإيداع، التحويل الإداري، الشراء، قبول التبرعات، الأستيلاء،

الإنتاج وخاصة لتجميع وتسجيل الروايات الشفوية. **وجاء الفصل الثالث** ليطرح المعالجة والعمليات الفنية الأرشيفية اللازمة للوثائق الصوتية، من: الأختيار والأقتناء، والتقييم الأرشيفي، وفق اعتبارات ومبادئ ومعايير تقييم الوثائق الصوتية، وقيمها المختلفة، وإجراءات الإضافة أو الضم للأرشيف، من: اسقبال واستلام من الجهات، فحص الوثائق، القيد في السجلات، كما وقف هذا الفصل على نظم التصنيف والترتيب، والوصف(الفهرسة) الأرشيفي لهذه المواد، من حيث إجراءات وخطط تصنيف الوثائق الصوتية وطرق ترتيبها وترميزها، ومعايير وصفها، ومستويات الوصف، وأهم حقوله وعناصره المستمدة من الوثائق، وقواعد استخدام هذه العناصر مع التطبيق بالأمثلة، مع طرح أهم أدوات الفهرسة والوصف التي يمكن إعدادها لهذه الوثائق من قبل الأرشيف، من: فهارس، وقوائم، وكشافات. وجاء **الفصل الرابع** والأخير ليتطرق إلى متطلبات أخرى لازمة لمثل هذه النوعية من الوثائق داخل أي أرشيف، من: متطلبات قانونية، ومالية، ومهارات وخبرات بشرية، ومتطلبات المبنى من: مواصفاته، وتصميمه، وتقسيمه إلى وحدات، وكذلك المتطلبات من الأجهزة، والمعدات، والظروف الملائمة للحفظ والصيانة.

وقد ذيلت الدراسة بملاحق شملت: بعض من النصوص والمواد القانونية، والنماذج من الوثائق المستخدمة في الضبط الأرشيفي، وكذلك بعض من أشكال وأجهزة الوسائط الصوتية ومعدات التخزين، وغيرها ممن تم استخدامه وساعد على الشرح والتوضيح، فضلا عن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة، وقائمة المصادر والمراجع المتنوعة.